الثورة
الاقتصادي
www.althawranews.net
الثلاثاء: 23 شوال 1435هـ - 19 أغسطس 2014م -العدد 18170
Tuesday : 23 Shawwal 1435 - 19 August 2014 -Issue No.181570

رؤى القطاع الخاص.. حبر على ورق!! 12

الاصلاحات الاقتصادية بدون التطبيق الكامل لضريبة المبيعات لا جدوى منها 13

مساهمة متدنية للضرائب في الإيرادات العامة

كشف تقرير رسمي عن تدني مساهمة الموارد الضريبية في رفد الخزينة العامة للدولة حيث شكلت حوالي 22.7 % من إجمالي عام الإيرادات في المتوسط للفترة 2006-2013م. وغطت حوالي 24.4% من إجمالي النفقات الجارية فقط في حين يفترض أن تغطي كل النفقات الجارية وعلاوة على ذلك، فإن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية بلغت 6.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، في الوقت الذي تبلغ تلك النسبة 17.7% في الاقتصاديات المشابهة للاقتصاد اليمني. وأكد التقرير أن تلك الأرقام تعكس وجود تشوه كبير في هيكل الإيرادات العامة. وفي ظل التراجع الكبير لمورد النفط الخام، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً للاعتماد على الموارد الضريبية التي تتسم بدرجة استدامة يمكن الركون عليها، فضلاً عن أنها أداة مهمة لتحقيق حزمة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية في آن واحد.

ويؤكد الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي أنه حتى بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية فسيظل عجز الموازنة الأساسي غير النفطي مرتفعاً، مما يتطلب تنويع مصادر الإيرادات العامة ببذل الجهود الحثيثة لرفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لازالت متدنية .

11

قطاع خاص لم يقدم شيئاً للوطن!!

في كل مرة يقع الاقتصاد اليمني في دائرة الخطر نتيجة الظروف والأحداث الناجمة عن السياسة وانعكاساتها الكارثية على الحياة العامة نجد القطاع الخاص يتقمص دور المنقذ والحريص على الوطن أكثر من غيره فنراه مهرولا لتقديم النصح والرؤى والمقترحات لصانعي القرار الحكومي متناسين دورهم المناط بهم والذي يعتبر من المسلمات غير القابلة للجدل كواجب وطني من الدرجة الاولى ومثلهم كنظرائهم من رجال الأعمال في الدول التي يتشابه وضعها الاقتصادي إلى حد كبير وضع اليمن.

الثورة/ عبدالله الخولاني

قبل بضعة أسابيع على إقدام الحكومة على تحرير أسعار المشتقات النفطية تجنبا لما هو أسوأ كان القطاع الخاص قد تقدم بمقترح تحرير الدعم وكأن الحكومة تائهة عن هذه القضية التي استنزفت الموازنة العامة للدولة ولكنها كلمة حق يراد بها تحميل المواطن وحده فاتورة المعالجات الاقتصادية ليمارس رجال المال والأعمال دور الضحية والظروف والتحديات الصعبة التي تواجه مشاريعهم كمبررات تثبط قيام الحكومة بمطالبة القطاع الخاص بالقيام بواجبه والالتزام بتطبيق القوانين خاصة ما يتعلق بدفع الضرائب بل على العكس من ذلك كلما لمس القطاع الخاص ضعفاً في الحكومة وانشغالها بقضايا أخرى نجده يمارس سياسة الابتزاز والتنصل من تنفيذ القانون خاصة المتعلق بدفع الضرائب ولنا في قانون ضريبة المبيعات خير شاهد بل ويكشف حقيقة قطاع خاص أدمن امتصاص الوطن والمواطن.

يكدس الأموال

منذ انتهاج اليمن النظام الاقتصادي القائم على آلية السوق وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي بهدف إعادة صياغة دور الدولة بتقليصه وتحرير الاقتصاد الوطني باتجاه إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقود عجلة النمو واتخاذ الحكومة خطوات عدة في مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من خلال تنفيذ حزمة من السياسات المالية أبرزها رفع رسوم الخدمات الحكومية وتحرير أسعار السلع المدعومة والشروع في برنامج الخصخصة وتقليص دعم المؤسسات العامة الجاري والرأسمالي كان المستفيد الأول من هذه الإصلاحات هو القطاع الخاص الذي لم يقدم شيئاً يذكر لصالح الاقتصاد الوطني حيث كان من المفترض أن يتبع تلك السياسات سياسات أخرى أكثر عمقاً تجعل القطاع الخاص مشاركاً حقيقياً في عملية التنمية من خلال الاستثمارات الحقيقية والإنتاجية وليس ممارسة النشاط الطفيلي الهادف إلى جمع الأموال على حساب الوطن.

استغلال

خبراء الاقتصاد يقيمون نشاط أغلب أفراد القطاع الخاص بالممارسة الاقتصادية الطفيلية المعتمدة على الربح السريع والأزمات والمشاريع الهشة لتحقيق الأرباح دون القيام بأي دور اقتصادي يخدم الوطن نتيجة عدم وجود شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، رغم الجهود التي قامت بها الحكومة منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في مطلع العام1995م وحتى الآن، من أجل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري، إلا أن هذا القطاع لم يتمكن حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي لهذا النشاط، وأن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في اليمن.

بيان للحكومة وللشعب!!

الحكومة حررت المشتقات النفطية من الدعم الحكومي الذي ارهق الموازنة العامة للدولة لسنوات طويلة وحققت من ورائه مراكز النفوذ ثروات طائلة, والجميع يدرك ذلك لكن ماذا بعد..؟ لتكون الإصلاحات عادلة لا تستهدف الفقراء فقط على الدولة تطبيق القانون بكل صرامة خاصة المتعلق بتحصيل موارد الدولة مثل ضريبة المبيعات وتحصيل ضرائب الأرباح وتنظيف كشف الراتب من الأسماء الوهمية والمزدوجة ومراجعة مستحقي الضمان الاجتماعي حتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح.

اقتصار الإصلاحات الاقتصادية على رفع الدعم عن المشتقات النفطية دون تنفيذ حزمة الإصلاحات الأخرى ستكون منقوصة ولن تأتي أكلها بل ستكون إصلاحات متحيزة ضد الفقراء لصالح الأغنياء الذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وهنا السائل هي الحكومة والمحروم هو الشعب اليمني الذي دائما يتحمل كوارث نخبه السياسية ويدفع ثمن تصارعهم على الكراسي والمغانم.

اليوم رفع الدعم كخيار وطني لمنع ماهو أسواء وتوافقت القوى والأحزاب على ذلك رغم استمرار المكايدات والمناكفات محاولة كل طرف تسجيل نقاط على الآخر ومع ذلك المواطن اليمني ليس غبيا ويعرف الحقيقة كاملة وما هو مطلوب من هذه القوى والأحزاب هو تكوين راي عام ضاغط وفي نفس الوقت مساند لتوجهات القيادة السياسية والحكومة في تنفيذ الإصلاحات الأخرى خاصة تنقية كشوفات الراتب وتحصيل موارد الدولة لتتعادل كفتا الميزان وتستقيم الأمور.

لنقول كفى دغدغة لعواطف البسطاء ولتعلن الحقيقة المجردة للشعب عن حقيقة الوضع الاقتصادي والإجراءات المطلوبة للخروج من عنق الزجاجة وماهي الفترة الزمنية التي يحتاجها من يمسكون زمام الأمور لتصحيح هذا الوضع ليتم بعد ذلك الحساب والعقاب والإشادة بمن نجح بعيدا عن التباكي والصراخ, فالكل مشتركون في الحكومة وتقاسم الكعكة لافرق بين حزب وآخر إلا بما يقدمه لوطنه ولشعبه من أجل تحسين مستوى معيشته ورفاهيته بأفعال ملموسة على الأرض والواقع المعاش وليس مجرد وعود وكلام لا يسمن و لا يغني من جوع.

المواطن البسيط والمزارع والصياد وسائق التكسي والباص والموظف يئنون من رفع أسعار المشتقات النفطية لكنهم سيتحملون ذلك إذا كان سينقذ وطناً ويسير بالعجلة نحو الأفضل والمستقبل المنشود بل سيتقبلون ذلك عندما يشعرون أن الدولة كشرت عن أنيابها وطبقت القانون على النافذين وحصّلت مواردها المنهوبة والمستغلة من قبل مجموعة من المتمصلحين الذين يسخرون الدولة لخدمة مصالحهم وتضخيم ثرواتهم.

Alkhwlani22@yahoo.com

الارغواي تدخل لأول مرة في أهم الشركاء للصادرات

الصين الأولى عالمياً في استيراد السلع اليمنية في 2013م

حافظت الصين على مركزها الأول كأهم دولة مستوردة للسلع اليمنية في 2013م للمرة الخامسة على التوالي ويليها تايلاند وفي المرتبة الثالثة كوريا الجنوبية فيما دخلت الأرغواي من أمريكا الجنوبية لأول مرة في أهم عشرين دولة مستوردة من اليمن.

الثورة /أحمد الطيار

وبينت إحصائية رسمية ينفرد "الثورة الاقتصادي بتحليلها "أن الصين تعتبر الشريك التجاري الأول لليمن في مجال الصادرات, حيث استحوذت على 23.7% من الصادرات اليمنية بقيمة 364 مليارا و887مليون ريال فيما استوردت تايلاند ما قيمته 296 مليارا و902 مليون ريال مشكلة 19.3 من الصادرات اليمنية.

وتوضح الإحصائية أن زيوت النفط وزيوت مواد معدنية قارية هي السلعة الرئيسية في الصادرات اليمنية للصين حيث تم تصدير 12مليونا و 55 ألف برميل بقيمة 283 مليارا و908 ملايين ريال يليها غاز طبيعي سائل بقيمة 78 مليارا و618 مليون ريال .

كما تم تصدير نفايات للصناعة من بوليمرات الايثيلين بقيمة 685 مليونا و774 ألف ريال ،وتم تصدير حبار وأسماك وأحياء بحرية بقيمة مليار و107 ملايين ريال .

أما تايلاند فقد استوردت من اليمن زيوت نفط وزيوت معدنية بقيمة 290 مليارا و196 مليون ريال وبكمية 12 مليونا و175ألف برميل ،كما تم تصدير غاز طبيعي سائل إليها بقيمة 5 مليارات و158 مليون ريال وأسماك وأحياء بحرية بقيمة مليار و547 مليون ريال .

وتشير الإحصائية إلى كوريا الجنوبية استوردت من اليمن ما قيمته 191 مليارا و742 مليون ريال غاز سائل طبيعي وبن محمص منزوع الكافين بقيمة 29 مليون ريال ومحار بقيمة 15 مليون ريال.

وتوضح البيانات أن صادرات اليمن إلى الارغواي والتي تقع في أمريكا الجنوبية بلغت لأول مرة 21 مليارا و957 مليون ريال لتكون في المرتبة الثالثة عشر لأهم الشركاء التجاريين للصادرات اليمنية يليها شيلي وهي من دول أمريكا الجنوبية واحتلت المرتبة الرابعة عشر بقيمة واردات من اليمن بمبلغ 20 مليارا و540 مليون ريال .

وفي المرتبة الرابعة لأهم الدول المستوردة من اليمن جاءت الهند لتبلغ قيمة وارداتها من السلع اليمنية 116 مليارا و459 مليون ريال ثم البحرين وقفزت لأول مرة في المستوردين من اليمن وبلغ وارداتها من السلع اليمنية 75 مليارا 845 مليون ريال.

وفي المرتبة السادسة الإمارات العربية المتحدة واستوردت من اليمن ما قيمته 69 مليارا و139 مليون ريال ثم السعودية وبلغت قيمة الصادرات إليها 56 مليارا و175 مليون ريال .

كما دخلت القائمة كدول جديدة مستوردة من اليمن في 2013م كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصومال .

واستوردت الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة العشرين ما قيمته 10 مليارات و30 مليون ريال ,أما الأردن فقد ارتفعت وارداتها من اليمن من 4مليارات و990 مليون ريال في 2012م إلى 11 مليارا و428 مليون ريال ومصر من 9 مليارات و518 مليون ريال إلى 14 مليارا و632 مليون ريال في 2013م لتصبح في المرتبة الخامسة عشرة.